

## الدين بدل الإعانة؟ موقف الحملة العالمية من أجل التعليم حول المرفق الدولي لتمويل التعليم 24 سبتمبر 2019

قامت الحملة العالمية من أجل التعليم بالدعوة لتعاون دولي وتمويل محلي قويين ومتزايدين والذان يمكنهما ضمان حق الجميع في التعليم وشاركت بشكل كبير في المناقشات وفي تنفيذ العناصر الأساسية لهيكل التمويل الدولي الحالي. وبالنظر للمرفق الدولي لتمويل التعليم، فإن الحملة العالمية من أجل التعليم قد [عبرت عن عدد من الانشغالات](#) ، أربعة منها نؤكد عليها من جديد في سياق انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2019 وحيث أنه سيتم قريباً نشر وثيقة تصميم جديدة للمرفق الدولي لتمويل التعليم:

1. **تفادي تزايد الدين والضعف المتصل بالدين**. هناك أزمة دين متزايدة تمثل واحداً من المخاطر الأساسية للتمويل المحلي للتعليم؛ على سبيل المثال، صرفت غانا العام الماضي 42% من ميزانيتها في خدمة الدين. وعليه نحن قلقون بشأن الانعكاسات التي قد تترتب عن استخدام القروض من أجل تمويل التعليم ونعتقد أنه من اللامسؤولية أن يقوم المرفق الدولي لتمويل التعليم بتقديم قروض لأي بلد يكون في ضائقة ديون ذات الخطر المتوسط أو العالي. قامت العديد من منظمات المجتمع المدني بمناقشة تطور المرفق الدولي لتمويل التعليم وأثارت نفس الانشغالات وتعليقات بناءة بما في ذلك [موجز سياسات منظمة إنقاذ الطفولة حول المرفق الدولي لتمويل التعليم](#) و [الرابطة الدولية للتعليم](#). لقد أبرزنا أن الدين المتعدد الأطراف الضئيل الفائدة من شأنه أن يساهم في أزمة الدين نتيجة صدمات سعر الصرف- لأن الديون مستحقة بالعملة الأجنبية، ولذلك عندما تنخفض أسعار الصرف يزداد حجم الدين النسبي. هناك تحليل جيد لهذا الأمر قام به [جوبيلي للديون](#) يُبين بعض الحسابات حول نسب الفائدة الحقيقية بشأن قروض البنك العالمي. نريد الحصول على توضيحات من لدن المرفق الدولي لتمويل التعليم حول :

- أ. هل سيلتزم المرفق الدولي لتمويل التعليم بعدم تقديم قروض للبلدان التي هي في ضائقة دين متوسط أو عالٍ؟
- ب. كيف يضمن المرفق الدولي لتمويل التعليم التزاماً قوياً ليحول دون تطور أزمات دين جديدة ويخفض خطر مساهمة إعادة تسديد الدين في الدخل المنخفض للتعليم العام؟.

2. **التطبيق في تمويل التعليم الدولي**. قضى المجتمع الدولي أعواماً عديدة في بناء هيكل عالمي موحد بشأن تمويل التعليم من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم. نحن قلقون من أن تؤدي الجهود الحديثة لوضع آليات تمويل

جديدة إلى خطر الإضرار بهذا التوحيد وتفاقم الغموض والأعباء على حكومات البلدان النامية. وبهدف عدم ازدواجية الجهود القائمة، ينبغي للمرفق الدولي لتمويل التعليم أن يتطابق ويستعمل أنظمة الشراكة العالمية من أجل التعليم على الصعيد القطري من أجل التقليل من إحداث هياكل موازية. نعتقد أنه ينبغي للمرفق الدولي لتمويل التعليم أن يدعم تعزيز النظام. ينبغي القيام بالمزيد من الجهود وتقوية وتطابق كامل مع الهيكل القائم ( بما في ذلك اللجنة التوجيهية للتعليم عام 2030 والشراكة العالمية من أجل التعليم) التي تتمتع بأدوار موكلة إليها بوضوح وهياكل تمثيلية.

3. **تحدي بنوك التنمية المتعددة الأطراف.** ترى الحملة العالمية من أجل التعليم أنه لا ينبغي أن تكون البنوك هي التي تقود إصلاح سياسة التعليم. نحن منشغلون بشأن تمكين إضافي من المرفق الدولي لتمويل التعليم للبنك العالمي وبنوك التنمية الأخرى المتعددة الأطراف وبخاصة في غياب مراجعات/تقييمات مستقلة لبرامجها التعليمية و سجل الانجازات السابقة لهذه البنوك: نقص في الشفافية، و الاستهداف الفعال( للبلدان التي هي في حاجة أكبر)، و التركيز على التعليم الأساسي والدعم لأنظمة التعليم العام. غالبا ما كانت راعية للخصخصة أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالرغم من أن هذا يضر بالمساواة والإدماج. نحن لسنا مقتنعين أن هذه المؤسسات هي المؤسسات الأفضل لصنع القرارات بشأن أنظمة الاستثمار في التعليم والبحث عن نتائجها. وعليه، نقترح بأن يتحدى المرفق الدولي لتمويل التعليم البنوك بشأن سجل إنجازاتها السابقة واتخاذ موقف صريح وواضح في تدعيم تعزيز أنظمة التعليم العام- دون فرض إيديولوجياتها ولا شروطها. إن الحملة العالمية من أجل التعليم تتمنى أن يأخذ المرفق الدولي لتمويل التعليم هذا الأمر في الحسبان.

4. **جمع الموارد المحلية.** إن الحملة العالمية من أجل التعليم ترى أن التحدي اللقوي في تمويل التعليم يكمن في تزايد حشد الموارد المحلية بشكل مستدام. لا يتم بذل ما يكفي من الجهد لدعم البلدان في توسيع قاعدتها الضريبية بشكل تدريجي وزيادة تقاسم الميزانيات المخصصة للتعليم أو الحساسة والتدقيق لتخصيص الميزانية. وفي نفس الوقت هناك حاجة إلى التزامات قوية من المجتمع الدولي لمكافحة هروب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي. إن التمويل القابل للتنبؤ به لأنظمة التعليم العام سيأتي من قيام الحكومات بالتزام مواردها الذاتية وتكون مسؤولة أمام مواطنيها.

ومن ثمة نشجع بقوة المرفق الدولي لتمويل التعليم على إتباع سياسة الحملة العالمية من أجل التعليم القاضية بدعم تزايد الاستثمارات المحلية في التعليم. وإذا كان للبلدان ذات الدخل الضعيف أو المتوسط عدد كبير من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة، فإن ذلك يشير إلى أن تقاسم الميزانية المخصصة للتعليم ضعيف جدا وأن الميزانية يتم صرفها بشكل غير عادل ويستفيد منها أصحاب الامتيازات. ولتحفيز الاستدامة والتقدم نحو عدم ترك أحد متخلفا، ينبغي للمرفق الدولي لتمويل التعليم أن يحفز على الإنفاق العادل لميزانيات التعليم والتقدم نحو توسيع قاعدة الضريبة والزيادة في حشد الدخل المحلي.